الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/796 PISSN : 2477-9970 - EISSN : 2822-1540

الثقافة كأداة للهيمنة الأميركية على العلاقات الدوليّة

Culture as a tool for American hegemony over international relations

يحيى السبعي، باحث دكتوراه

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تونس المنار- تونس

yaq.sab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/08 تاريخ القبول: 2026/06/25 تاريخ النشر: 2026/07/15

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في تحوُّل الثقافة إلى أداة استراتيجية للهيمنة في العلاقات الدولية، مع التركيز على النموذج الأميركي كحالة دراسة رئيسية. تتحرى الورقة الآليات المتعددة التي تستخدمها الولايات المتحدة – من القوة الناعمة عبر صناعة السينما والإعلام، إلى الدبلوماسية الرقمية وهيمنة المنصات التكنولوجية، وصولاً إلى توظيف المنظمات الدولية – لترسيخ نفوذها الثقافي والسياسي والاقتصادي على الساحة العالمية. كما تدرس التحديات الجوهرية التي تواجه هذا النموذج المهيمن، والمتمثلة في التناقض بين خطابه القيمي الليبرالي وممارساته السياسية، وصعود منافسين جدد، وتنامي المقاومة الثقافية عبر العالم. تخلص الورقة إلى أن فعالية الهيمنة الثقافية الأميركية لم تعد مطلقة، وأن المشهد الدولي يشهد تحولاً تدريجياً نحو نظام ثقافي متعدد الأقطاب، تكون فيه الثقافة مجالاً للتفاوض والصراع بين نماذج وقوى متنوعة.

الكلمات المفتاحية :الدبلوماسية الثقافية؛ القوة الناعمة؛ التنوع الثقافي؛ الاتفاقيات الدولية؛ السيادة الثقافية.

***

Abstract:

This study examines the transformation of culture into a strategic tool of hegemony in international relations, focusing on the American model as a primary case study. The paper investigates the multifaceted mechanisms employed by the United States – from soft power via the film industry and media, to digital diplomacy and the dominance of technological platforms, and the instrumentalization of international organizations – to consolidate its cultural, political, and economic influence globally. It also explores the inherent challenges facing this hegemonic model, namely the contradiction between its liberal value-based discourse and its political practices, the rise of new competitors, and the growing cultural resistance worldwide. The paper concludes that the efficacy of American cultural hegemony is no longer absolute and that the international landscape is gradually shifting towards a multipolar cultural system, where culture becomes a field for negotiation and contestation among diverse models and powers.

Keywords: *Cultural Cooperation; Cultural Diplomacy; Soft Power; Cultural Diversity; International Agreements; Cultural Sovereignty.*

* المؤلف المرسل: يحيى السبعي

مقدمة:

لم تكن الهيمنة الثقافية الأميركية مجرد نتاج عرضي لقوتها الاقتصادية والعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، بل كانت مشروعاً استراتيجياً متعمداً ارتكز على نظريتي 'القوة الناعمة' (جوزيف ناي) و'الهيمنة' (أنطونيو غرامشي). وإذا كان منتصف القرن العشرين قد شهد تأسيس هذه الهيمنة عبر المؤسسات الدوليّة والأدوات التقليدية، فإنّ العقدين الأخيرين، وخاصّةً تحت إدارات متباينة مثل بوش الابن وأوباما وترامب وبايدن ثّم ترامب مجدداً، قد شهدا تحوّلاً نوعياً. فقد تحوّلت الثقافة من مجرد 'قوة ناعمة' جاذبة إلى أداة هجومية في حروب السرديات وصناعة التصورات، وبوتيرة متسارعة مع الثورة الرقمية وبروز منافسين جيوسياسيين. وفي ظلّ النظام الدوليّ المتّسم بالترابط والتعقيد، تبرز الثقافة كمجال حيويّ للصراع والنفوذ، تتجاوز دورها التقليدي كجسر للتفاهم إلى أداة استراتيجيّة لترسيخ الهيمنة.

وتتبع هذه القراءة الآليات التي تستخدمها القوى الغربية، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية، لتحويل مقوماتها الثقافية إلى أدوات تأثير في العلاقات الدوليّة، وكيف تُساهم هذه الممارسات في تشكيل النظام العالمي وفقاً لمصالحها وقيمها.

لذا تبحث هذه الورقة في آليات الهيمنة الأميركية المتطورة وتجلياتها والتحديات التي تواجهها في ظل نظام دوليّ آخذ في التعددية.

إشكالية البحث: يطرح البحث التساؤل "كيف تحوّلت الثقافة الأميركية إلى أداة فعالة للهيمنة في العلاقات الدوليّة المعاصرة؟ وما هي الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها الإدارات الأميركية المتعاقبة، وخاصة في العقدين الأخيرين، لتحقيق أهدافها الجيوسياسية عبر القوة الثقافية والناعمة؟ وما مدى فعالية هذه الأدوات في ظلّ التحولات الجارية في بنية النظام الدوليّ وتصاعد المنافسة من قبل القوى الصاعدة؟

أهمّية البحث: تكمن أهمّية البحث في الآتي:

1. توقيته الحيويّ: معالجة موضوع الهيمنة الثقافية الأميركية في مرحلة تشهد تحولات جوهرية في السياسة الخارجية الأميركية وتصاعد النقد الدوليّ لنموذجها.

2. شمولية التحليل: تقديم رُؤية تجمع بين الأبعاد الثقافية والسياسية والتكنولوجية للهيمنة الأميركية، بدلاً من دراسة كل بمعزل.
3. قيمة استشرافية: المساهمة في فهم مستقبل دور الثقافة كعامل قوة في النظام الدوليّ، وتأثير ذلك على السيادات الوطنية والتنوع الحضاري.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحليل البُنى المؤسسية والآليات العملية (إعلام، تكنولوجيا، منظمات دوليّة) التي تستخدمها الولايات المتحدة الأميركية لممارسة الهيمنة الثقافية، كما يهدف إلى تقييم تأثير هذه الهيمنة على السياسات الداخلية والخارجية للدول الأُخرى، وعلى تشكيل الأجنّدات والقيم العالمية، بالإضافة إلى رصد وتقييم أشكال المقاومة والتحدّيات التي تُواجه نموذج الهيمنة الأميركي داخلياً وخارجياً، فضلاً عن استشراف احتمالات تطور دور الثقافة الأميركية في العلاقات الدوليّة في ظل نظام عالمي يتحول نحو تعددية الأقطاب.

منهجية البحث: يعتمد البحث منهج التحليل النقدي للخطاب لفك شيفرة الخطاب الثقافي والسياسي الأميركي المهيمن. كما يستخدم منهج دراسة الحالة لتحليل سياسات وإدارة أميركية محددة (مثل سياسات إدارات مختلفة تجاه مناطق معينة أو منظمات دوليّة). ويفيد البحث من التحليل المؤسسي لفهم دور الشركات التكنولوجية ووسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية كأذرع للهيمنة.

المبحث الأول: آليات الهيمنة الثقافية الأميركية في القرن الحادي والعشرين

تلعب مؤسسات كوزارة الخارجية الأميركية (USAID) دوراً استراتيجيّاً يتجاوز المساعدات التقليدية، من خلال تمويل منصّات إعلامية وثقافية محلية في مناطق النفوذ (مثل شرق أوروبا، وجنوب شرق آسيا، والمنطقة العربية). هذا التمويل لا يستهدف فقط "دعم الديمقراطية" بمفهومها المجرد، بل يهدف إلى بناء **"بنية تحتية ناعمة"** تتبنى السردية الغربية وتجعلها هي المعيار "المستقل" الوحيد. يتضح ذلك جلياً في الحملات الإلكترونية الموجهة التي تُشن كجزء من السياسة الخارجية لمواجهة ما يُوصف بـ"الدعاية" الصينية

(مثل مبادرة الحزام والطريق) أو الروسية، حيث تُستخدم الأدوات الرقمية لتفكيك خطاب المنافسين وإعادة صياغة الرأي العام المحلّي بما يخدم المصالح الاستراتيجيّة العُليا.

في هذا المشهد، تبرز شركات التكنولوجيا الكبرى (Big Tech) مثل ميتا، جوجل، و"إكس" - تويتر سابقاً - كأذرع غير مباشرة للهيمنة الثقافية. فمن خلال خوارزميات ترتيب المحتوى و"معايير المجتمع"، تُمارس هذه الشركات دور الرقيب العالمي الذي يفرض معايير ثقافية محددة تحت غطاء قانوني، مثل قوانين مكافحة الإرهاب. هذه القوانين تمنح تلك المنصّات الحق في تصفية المحتوى الذي لا يتوافق مع الرؤية السياسية السائدة، مما يُحوّل الفضاء الرقمي من ساحة مفتوحة إلى "بيئة مدارة" ثقافياً وسياسياً.

أمّا "وادي السيليكون"، فقد تجاوز في وظيفته كونه مجرد مركز للابتكار التكنولوجي؛ ليُصبح المركز السيادي لإدارة البيانات والمعايير العالمية للخصوصية. إنّ الهيمنة على البُنى التحتية للإنترنت - مثل مراكز البيانات، السحب الحسابية، والكابلات البحرية - تُعطي هذه القوى القدرة على التحكم المطلق في مسارات تدفق المعلومات الثقافية. وبذلك تُصبح "إدارة البيانات" هي الأداة الأحدث للسيطرة؛ حيث يتمّ توجيه سلوك الشعوب وثقافاتها الاستهلاكية والسياسية عبر التحكم في "المواد الخام" للعصر الرقمي، مما يُكرّس نمطاً جديداً من الاستعمار الثقافي الرقمي الذي يُعيد رسم حدود الدول بناءً على نطاق "السيادة السيبرانية".

انطلق المشروع الأميركي لبناء نظام دوليّ ليبرالي بعد عام 1945، مؤسساً على ثنائية تجمع بين احترام سيادة الدول من جهة، والسعي لنشر القيم الليبرالية كنموذج للازدهار والسلام من جهة أخرى[1].

ومع تعدد أقطاب التأثير الثقافي العالميّ، فإنّ مسألة المناقشة لمستقبل النموذج الثقافي الأميركي تأخذ بُعداً محورياً؛ خاصّةً في ظلّ تآكل الهيمنة العالميّة أُحاديّة القطب، كما كانت في العقود الماضية، حيث كان هذا النموذج حجر الزاوية للنفوذ العالميّ، والذي يُشار إليه غالباً باسم "القوّة الناعمة". ومع ذلك، فقد تزايد التشكيك في ديمومة الهيمنة الثقافية الأميركية وسط ديناميكيات عالميّة متغيّرة. وهو ما يدعو إلى مناقشة أبعاد

استخدام الولايات المتحدة لنظام القيم الثقافية الخاصّ بها، أو ما درج عليه باسم "العمّ سام"، وهو كلّ ما يأتي من الثقافة الأميركية؛ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتقييم تأثير التحدّيات الحالية على هيمنتها الثقافية، والأهمّية المستمرة للمنتجات الثقافية الأميركية في التفاعلات الدوليّة.

ويقصد بالقوّة الناعمة توظيف الطاقات دون قوّة عنيفة لتحقيق الأهداف المرجوة، وبدأ تداوله في العقود القليلة الماضية، وتمّت الاستفادة من حيثياته للضغط على الرأي العام للتأثير فيه وتغييره. والقوّة الناعمة ليست كغيرها من وسائل القوّة حيث تتميّز بالتلقائية، فجميع العوامل تُساهم في هذه القوّة، مثل سمعة الدولة وعناصر الجذب ولأداء الاقتصادي والثقافي وممارسات الدولة داخلياً وخارجياً.

الفقرة الأُولى: ركائز هيمنة الثقافة الأميركية على العلاقات الدوليّة

إنّ الهيمنة العالميّة الأميركية، عقب التحوّلات الجديدة التي شهدتها الساحة الدوليّة بعد نهاية الحرب الباردة وتقسيم إمبراطوريات، ترتكز على السيطرة الشاملة والتحكّم بزمام السلطة في العلاقات الدوليّة، وتسييرها على أساس المصالح الحيويّة. يُعدّ ذلك من متطلّبات الأمن القوميّ الأميركي، وفق تصوّر صانع القرار ومنشئ النظام الدوليّ الجديد الذي نادت به واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة، وبقيت تُحافظ على معالمه وركائزه في شكل أُحاديّ القطب.

كما ساهمت التناقضات بين إجراءات السياسة الخارجية الأميركية والقيم التي تُروج لها ـ مثل التورط في الصراعات والتحكّم في مصير الشعوب، كما هو الحال في فيتنام، وحرب العراق والخليج، وأفغانستان، وجوانتانامو ـ على تقويض مصداقيتها. هذا إضافة إلى تأثير القضايا الاجتماعية والسياسية الداخليّة، مثل عدم المساواة العرقية والاستقطاب السياسي، على التصوّر العالميّ للنموذج الأميركي. واليوم مع صعود قوى كُبرى منافسة كالصين وروسيا في النظام الدوليّ، تشهد الدبلوماسية الثقافية الأميركية فصلاً جديداً

يستهدف الدفاع عن عالميّة القيم الغربية التي تتعرض لأسلحة ثقافية ومضادّة، وهو ما يخلق تحدّيات متنوعة تُواجه الهيمنة الثقافية الأميركية.

أ) آليات هيمنة الثقافة الأميركية على العلاقات الدوليّة:

ومن بين أهمّ مكوّنات النموذج الثقافي الأميركي ذات التأثير في سياستها الخارجية، **نظامها القيمي والآليات الدبلوماسية الثقافية والرقمية**، فبالنسبة للنظام القيمي فهو يتبنّى الديمقراطية والحرية[2]، والليبرالية الاقتصادية؛ حيث كان تعزيز الرأسمالية ومبادئ السوق الحرّة جانباً أساسياً من جوانب النفوذ الثقافي الأميركي والابتكار والإبداع.

وأمّا بالنسبة للآليات الدبلوماسية الثقافية مثل برامج التعليم والتبادل، فتعمل الحكومة الأميركية على المبادرات مثل (برنامج فولبرايت)[3] ، وعلى تسهيل تلاقي الثقافات لنشر القيم الأميركية، ودعم وسائل الإعلام والترفيه، مثل ما تُقدّمه أفلام (هوليوود)، فضلاً عن استخدام منصّات التواصل الاجتماعي والحملات الرقمية للتواصل مع الجماهير العالميّة، والترويج للمُثل الأميركية.

تُهيمن الثقافة الأميركية عبر صناعة الأفلام والبرامج التلفزيونية على الأسواق العالميّة، بآليات استراتيجيّة، مما يُساهم في ظاهرة العولمة الثقافية[4].

1- الوسائل التقليدية:

النفوذ الاقتصادي والسياسي: فضلاً عن تمكين القوّة الاقتصادية للشركات الأميركية من الاستثمار بكثافة في التسويق والتوزيع العالميّ حماية وتعزيز وسائل إعلامها في اتفاقيات التجارة الدوليّة[5]، تتمتع حكومة الولايات المتحدة[6] بوسائل الإعلام الأميركية بالقدرة على التأثير السياسي ودعم توجهات سياسية معيّنة؛ إذ صنعت هذه الوسائل أسلحة ذكية لتحقيق المصالح الأميركية، كما حدث في مواقف كثيرة، وأوضحها الدعاية في الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، والمبررات التي رافقت الآلة العسكرية في كلّ مكان. وهو ما يدخل ضمن الاستراتيجية الأميركية في الإعلام لتقديم سياستها، وحتّى تنفذها إلى درجة تغيير الأنظمة القائمة في دول أُخرى.

برامج التعليم والثقافة: تدمج العديد من البلدان اللغة الإنجليزية في أنظمتها التعليمية، مما يُسهل على السكّان متابعة وسائل الإعلام الأميركية دون حواجز لغوية. وفي الوقت نفسه نشرت الولايات المتحدة العديد من البرامج التعليمية والتبادل الأكاديمي،

2- الوسائل العصرية:

2/1- وسائل التواصل الاجتماعي العالميّة: تُساعد منصّات وسائل التواصل الاجتماعي الثقافة الأميركية على اكتساب شعبية دوليّة من خلال التسويق الموجّه والمُعلن لها، وهو ما تملكه كبريات الشركات الأميركية وتُديره. وهناك اليوم اعتماد شبه مطلق على تلك الوسائل لنقل بيانات مؤسسات الدول وأرشيف أجهزتها الحكومية، إضافة إلى عمليات التواصل بين أفراد المجتمع الواحد في الدولة عن طريق تلك الوسائل الأميركية بامتياز.

2/2- وادي السيليكون (Silicon Valley): هو مركز رئيسي للابتكار وتطوير التكنولوجيا العالية، وقلب صناعة التكنولوجيا في العالم. ويضمّ هذا الوادي الشركات الكُبرى والناشئة، بالإضافة إلى مؤسسات بحثية وجامعات مرموقة حاضنة لبيئة الابتكار.

ويُنظر إلى وادي (السيليكون) كمنارة لثقافة الشركات الناشئة، حيث استطاع أن يُشكّل مستقبل العديد من الصناعات، مما يُؤكّد استخدام ثقافة الابتكار القويّة لتعزيز النفوذ الأميركي عبر العلاقات الدوليّة بعدّة طرق، ومنها ترويج قيم ومفاهيم حول الحرية، والشفافية، والمشاركة، والتي تنشط في مواصلة النفوذ الأميركي ثقافياً عبر الحدود الدوليّة.

ب) مظاهر هيمنة الثقافة الأميركية على العلاقات الدوليّة:

تتجلّى هيمنة الثقافة الأميركية على العلاقات الدوليّة من خلال التأثير الواسع النطاق لوسائل الإعلام، والترفيه والتكنولوجيا، والمنتجات الاستهلاكية الأميركية. وهذه الهيمنة التي يُشار إليها غالباً باسم "القوّة الناعمة"، تُشكّل التصوّرات والقيم وأنماط الحياة عالمياً. وتُؤثّر جميع أسلحتها، ومنها منصّات التواصل الاجتماعي الأميركية، على الثقافة العالميّة، وتُروج لمُثُل الديمقراطية والفردية والرأسمالية. كما تعمل هذه الهيمنة على تشكيل السياسات والتحالفات الدوليّة، أو إحداث التغيّرات التي من شأنها مواءمة

المعايير الدوليّة مع المصالح والمنظور الأميركي، وبما يدفع بقيم الليبرالية في صميم الحراك العالميّ ويُعمّق عولمة العلاقات.

1- تمكين الثقافة الليبرالية في الساحة الدوليّة

1/1- على مستوى الخصوصية الثقافية: إنّ استخدام الثقافة الليبرالية في الساحة الدوليّة يقتصر على الرؤية الغربية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية والأسواق الحرّة. وكثيراً ما تستخدم تلك الدول، وخاصّة الولايات المتحدة والدول الأوروبّية، هذا النهج للتأثير على الحوكمة العالميّة والدبلوماسية والسياسات الدوليّة.

ومن خلال فرض هذه القيم، تسعى الثقافة الليبرالية إلى تشكيل المعايير واختراق المؤسسات والمنظمات الدوليّة، وتعزيز النظام العالميّ الذي يتماشى مع مبادئ المجتمعات المفتوحة وسيادة القانون والليبرالية الاقتصادية، وهو ما ينتج عنه غربنة الثقافة وعولمة العلاقات.

1) غربنة الثقافة: صار الغرب بفضل نتاجه الضخم في كلّ المجالات "آلة اجتماعية" يصعب التحكّم بها، وكما لو كانت تلك الآلة "نموذج شموليّ" للبشرية والعالم، وتدفع كلّ ممكنات الشعوب إلى أن تكون "صناعية" تحكمها التقنية دون أيّ اعتبار لتراث الأمم المختلفة وثقافاتها المتنوعة، وهو ما يُمكن تسميته بـ"الاقتلاع الثقافي"[7]. وينشط الإعلام الأميركي بالدعاية للجهات المتنفذة في الولايات المتحدة، فتكون هذه المنصّات الإعلامية تعبيراً للسياسة القائمة على الهيمنة، وهو ما يُلاحظ في ترويج الصحافي (توماس فريمان) في جريدة نيويورك، ومعه الكاتب (فريد زكريا)، للنظام الكوني الجديد والعولمة من بداية التسعينات وحتى اليوم[8].

2) عولمة العلاقات: تنتهج العلاقات الدوليّة اليوم "دبلوماسية المسار الثاني" بالاعتماد على سياسات ثقافية قادرة على التنوع والدفع بمقومات الدولة للمنافسة والتأثير خارجياً، وذلك في إطار اقتراح الحلول الكفيلة بتوسيع العلاقات الدوليّة. كل ذلك يقع على عاتق الدولة في بناء سياساتها العامّة واستغلال علاقات أفرادها المتميزين في صناعة العلاقات.

1/2- على مستوى تحرير السوق العالميّ:

يُساهم تحرير السوق العالمي في تعزيز العلاقات الدوليّة من خلال تسهيل التبادل التجاري والثقافي، مما يدعم التفاهم المتبادل ويُقلل من حدة التوترات. ومع ذلك، فإن هذه العملية تواجه تحديات جوهرية، أبرزها تعميق التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية، وزيادة عدم التوازن في القوة التفاوضية، مما قد يؤدي إلى علاقات دوليّة غير متكافئة.

2- القيم كأدوات سياسية: التباين بين الإدارات الأميركية

شكّلت القيم الليبرالية حجر الزاوية في الخطاب السياسي الخارجي الأميركي، غير أن تعاطي الإدارات المتعاقبة معها اختلف بشكل جذري، مما كشف عن طبيعتها كأدوات مرنة في خدمة الأولويات الجيوسياسية المتغيرة. ففي أعقاب هجمات 11 سبتمبر، وظّفت إدارة جورج د. بوش الابن خطاب "نشر الديمقراطية" وحقوق الإنسان كذريعة أخلاقية لتبرير التدخل العسكري المباشر في أفغانستان والعراق، محوّلة القيم إلى مبرر للقوة الصلبة وأداة لتغيير الأنظمة. جاءت إدارة باراك أوباما في مرحلة ما بعد الأزمة المالية والحروب المرهقة، محاولةً إصلاح الصورة الأميركية عبر خطاب "القيادة بالقدوة" و"الشراكات"، مع التركيز على الدبلوماسية متعددة الأطراف والمبادرات الثقافية، سعياً لاستعادة شرعية القوة الناعمة الأميركية التي أنهكتها الحروب. على النقيض، قوض خطاب إدارة دونالد ترامب الشعبوي والانعزالي، المتجسد في شعار "أميركا أولاً" والسياسات المعادية للهجرة والمنظمات الدوليّة، الأسس التقليدية للقوة الناعمة، مبدلاً الجاذبية الثقافية العالمية بخطاب وطني داخلي عزز الاستقطاب المحلي وأثار الحفيظة الدوليّة. أما اليوم، فتسعى إدارة جو بايدن إلى إحياء المشروع القيمي الأميركي عبر إطار جديد هو "الصراع بين الديمقراطيات والاستبداديات"، محاولةً حشد تحالف قيمي غربي لمواجهة النموذجين الصيني والروسي. غير أن فعالية هذا الخطاب تُواجه تحدياً وجودياً يتمثل ليس فقط في الإرث الانقسامي الداخلي وتناقضات الماضي، بل أيضاً في صعود منافس جيوسياسي مثل الصين، التي تقدّم نموذجاً تنموياً بديلاً يجذب العديد من الدول النامية، مما يفرض على

الخطاب القيمي الأميركي اختباراً حقيقياً لمصداقيته وقدرته على الاستمرار كأداة هيمنة في نظام عالمي آخذ في التعددية.

2/1- حقوق الإنسان: يُعدُّ التنوع الثقافي أمراً بالغ الأهمّية في فهم الأُطر القانونية الدوليّة، ودورها في استيعاب التعبيرات الثقافية المتنوعة. وهذا التوازن ضروري لضمان أن تكون جهود الحفاظ على الثقافة متوافقة مع معايير حقوق الإنسان العالميّة[9].

وهذه القيمة العالميّة من أهمّ أدوات الحراك الثقافي داخل الاستراتيجيّة الأميركية، وغيرها من القيم التي تتمظهر كغطاء للأهداف المرسومة وفق تلك الاستراتيجيّة، ويُضاف تحت هذه القيمة تحديداً ما نتج عنها من مفاهيم على الساحة الدوليّة، مثل "الفرد" حينما تحوّل بعد الحرب العالميّة الأُولى من فرد ضمن المجتمع إلى "فرد جماعي" - إن صحّ التعبير- تجتمع فيه كلّ مؤهلات ورقة الضغط السياسي؛ إذ صار يعلو في المنزلة الدوليّة، ومعاملته في بعض الحالات كأحد "الأشخاص الدوليّين"، وذلك بفعل التعامل المفروض وفق منهجية "غطاء القيم" من منظور الهيمنة الغربية.

2/2- مبادئ الشفافية والمسائلة:

1) مفاهيم حول الشفافية والمسائلة:

أ/1- الشفافية: في عالم يترابط بشكل مضطرد، تبرز مبادئ الشفافية والمساءلة كركائز أساسية للحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية. وتُشير الشفافية إلى الانفتاح وسهولة الوصول إلى المعلومات، مما يسمح للمواطنين وأصحاب المصلحة باتخاذ القرارات ومحاسبة المؤسسات. وتتضمن المساءلة الآليات والعمليات التي بموجبها يتحمّل المسؤولون الحكوميون والمنظمات المسؤولية عن أفعالهم وقراراتهم. فمثلاً تسمح قوانين الشفافية في دول مثل الولايات المتحدة بالوصول العامّ إلى الوثائق الفيدرالية[10]. وعليه فإنّ الشفافية تُساهم في تعزيز المشاركة العامّة وتشجيع الابتكار وتحسين الخدمات الحكومية.

ب/1- المساءلة: هي القوانين واللوائح التي تسمح بمحاسبة المسؤولين والمنظمات على أفعالهم، مثل قوانين مكافحة الفساد ولجان الأخلاقيات وهيئات الرقابة المستقلة. وتتمّ في مستواها الحكومي عبر الرقابة القضائية، حيث تقوم المحاكم وخاصة الدستورية والإدارية

بـدور حاسـم في فـرض المسـاءلة مـن خـلال مراجعـة تصـرفات الحكومـة وضـمان الالتـزام بالقانون.

ج/1- المشـاركة العامّـة: هي القـوانين والسياسـات التي تشـجع مشـاركة المـواطنين في عمليـات صـنع القـرار، وذلـك عبر الاسـتفتاءات والاستشـارات العامـة والميزانيـة التشـاركية والمنتديات العمومية. من خلال فهم هذه المبادئ الأساسية وتنفيذها، يُمكن للدول إدخال إصلاحات وتطوير في هياكل الحكم لديها وتعزيز مجتمع أكثر شفافية ومساءلة.

2) التحليل المقارن:

يُـوفر قـانون حريـة المعلومـات (FOIA)[11] الوصـول العـام إلى سـجلات الوكـالات الفيدرالية بالولايات المتحدة الأميركية، مما يُعزز انفتاح الحكومة. وهو ما يضمن توزيع السلطات في نظام قويّ يشمل في المساءلة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في حين تتمايز هـذه المبـادئ في الصـين بـالتوافر المحـدود، حيـث تقيـد الدولـة الوصـول إلى المعلومات الحكومية. في حين تتمّ المساءلة في الصين عبر آليات الحزب الشيوعي الداخليّة وداخل هيكل الحـزب[12]، ليكشـف هـذا التحليـل المقـارن عـن منهجـين متنـوعين للشـفافية والمسـاءلة بـين دولتـين عُظميـين. ويُمكـن أن يُسـاعد فهـم هـذه الاختلافـات في صـياغة استراتيجيّات لتعزيز الحوكمة والثقة العامّة على مستوى العالم.

3- النفـوذ في المنظمـات الدوليّـة: تحـديات الهيمنـة الثقافيـة الأميركيـة في ظل نظـام دوليّ جديد

لـم تعـد اسـتراتيجيات الهيمنـة الثقافيـة الأميركيـة تقتصـر على الأدوات التقليديـة للتغلغل، بل تطورت لتبني آليات أكثر مرونة تعكس التحول في النظام الدوليّ. فقد تجلت إحدى هذه الآليات في ما يمكن تسميته بـ "استراتيجية الخروج والضغط"، حيث تُستخدم عمليـة الانسـحاب مـن المنظمـات الدوليّـة كوسـيلة للابتـزاز وإعـادة الهيكلـة، ولـيس كـرفض مطلق للمشاركة الدوليّة. وأبرز مثال على ذلك هو انسحاب واشنطن من منظمة اليونسكو في 2011 وعودتها المحتملة بشروط في 2023، إلى جانب التهديدات المتكررة بحجب التمويل عن مؤسسات أممية كأداة لفرض أجندتها. وتوازياً مع ذلك، اتجهت السياسة الأميركية إلى

بناء تحالفات بديلة خارج الإطار الأممي التقليدي، كتحالف الديمقراطيات الذي تروج له إدارة بايدن، مما يؤسس لنظام قيمي وسياسي منقسم وفق الولاءات الأيديولوجية. كما تم توظيف المساعدات الاقتصادية والديون عبر مؤسسات كصندوق النقد الدوليّ كأدوات للضغط الثقافي والسياسي، لربط الدول النامية بشروط تحوي إصلاحات تخدم الرؤية الأميركية. ولا يمكن فصل هذه الاستراتيجيات عن تأثير مجموعات الضغط الداخلية، حيث يظهر نفوذ اللوبي المؤيد لإسرائيل بشكل جلي في تشكيل الموقف الأميركي من القضايا الثقافية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في المنظمات الدوليّة، مما يحوّل السياسة الثقافية إلى امتداد للصراعات الجيوسياسية.

غير أن هذه الأدوات المتطورة تصطدم اليوم بتحديات بنيوية غير مسبوقة. فمن ناحية، يشكل الصعود الصيني تحدياً محورياً عبر تقديم نموذج تنموي سلطوي ناجح اقتصادياً (مشروع الحزام والطريق) كبديل جاذب للدول النامية، مدعوماً باستثمار هائل في الإعلام الدوليّ (قناة CGTN) والتعليم (معاهد كونفوشيوس). ومن ناحية أخرى، تُظهر دول مثل روسيا والصين وإيران مقاومة رقمية متنامية عبر بناء فضاءات إنترنت سيبرانية وطنية ومنصات إعلامية بديلة (RT، سينا ويبو)، مما يقلص الاعتماد على المنصات الأميركية ويخلق تدفقات معلوماتية موازية. كما أن الاستقطاب الداخلي الأميركي الحاد، المتمثل في الانقسامات العرقية والسياسية والاجتماعية، يقوض صورة "النموذج الجاذب" ويوفر مادة دسمة للخصوم في حرب السرديات. وهذا يقترن بموجة عالمية من صحوة السيادة الثقافية، حيث تتصاعد المطالبات بحماية الهُويّة واللغة والتراث في دول من أوروبا إلى أفريقيا وآسيا، كرد فعل دفاعي ضد العولمة الثقافية الأحادية.

لذا فإن الهيمنة الثقافية الأميركية، وإن بقيت الأقوى نطاقاً وتأثيراً، لم تعد أحادية أو غير قابلة للتصدي. إنها تواجه منافسة شرسة في سوق الأفكار والنماذج، وتعاني من أزمة مصداقية عميقة بسبب التناقض بين خطابها القيمي وممارساتها السياسية، مما يدفع العالم تدريجياً نحو تشكيل نظام ثقافي دوليّ أكثر تعددية وتعقيداً، تتبارز فيه مراكز قوى متعددة على تعريف القيم العالمية وإدارة التدفقات الرمزية.

3/1- دعم البرامج الموجّهة: هناك مَنْ يرى أنّ العلاقات الدوليّة لم تعد تعتمد على توازن القوى فقط؛ فقد أصبحت منظمة بفضل كفاءة مؤسسات دوليّة متطورة، وأنّ المنظمات الدوليّة، كهيئة الأمم المتحدة التي تأسست لتكون حاضنة النظام الدوليّ، حققت التعاون بين الأعضاء لمواجهة المشاكل المشتركة[13]. وهذا الطرح يبقى محدوداً قانونياً ونظرياً وحتّى ثقافياً، حيث أشارت الكاتبة (سوزان ستراينج) في هذا السياق، إلى أنّ المنظمات الدوليّة تُمارس نفوذاً مؤثّراً في فرض سيطرة الدول الكُبرى. ويُمكن أن تكون أدوات لبناء الاستراتيجيّة السياسة الخارجية لتلك الدول، أكثر من كونها أداة لتحقيق التفاعل الثقافي والحوار والسلم على أساس التكافؤ[14]؛ بل غدت المنظمات الدوليّة غير الحكومية تمتلك تأثيراً كبيراً لا سيما في تكوين النسق العالميّ لما تملكه من وسائل تأثير[15].

كما أنّ عولمة الاقتصاد ووسائل الاتصال الحديثة وتزايد الترابط السياسي والثقافي بين الدول أدّى إلى عمل متصاعد للمنظمات الدوليّة العالميّة ليتجاوز اختصاصها نحو التأثير على البرامج الموجّهة من جانب أُحادي غير تشاركي[16]. ومن مظاهر تطور نمط الفكر الدوليّ والثقافي المعاصر ظهور "المنظمات الاندماجية" التي تتمتع بصلاحيات دولة واحدة ومحددة في مواجهة بقية الدول الأعضاء؛ لتسيطر على دعم كلّ البرامج التي من شأنها أن تُعزز نفوذها على حساب بقية الدول الأُخرى[17]. ومثال ذلك "صندوق النقد الدوليّ" الذي يفرض سياسات ليبيرالية لدول كُبرى بعينها، فيمنح القروض لدول دون غيرها؛ مما تتضارب معه مصالح الدول المانحة مع مصالح دول أخرى[18]. وكذلك بالنسبة لمنظمة (اليونسكو)، حيث تُساهم الدول الكُبرى في دعمها المالي؛ وبما يجعل مكانتها السياسية والثقافية ذات نفوذ على غرار الولايات المتحدة، والتي تبلغ مساهمتها النقدية في المنظمة حوالي (5٪) من مجمل المساهمات الدوليّة المخصصة للبرامج التنموية في المجال الثقافي، والتي توقفت عن دفعها بخروجها من المنظمة سنة 201147. كما يظهر نفوذ الولايات المتحدة الدوليّ في هذه المنظمة من خلال استعمالها كوسيلة ضغط أحياناً لتحقيق مصالح دول أُخرى حيث قامت في سنة 2018 بالخروج من المنظمة المذكورة بسبب تحيّز المنظمة ضدّ إسرائيل[19]. وهذا الموقف يُعدّ نتيجة أكثر واقعية للتعبير عن احتكار الدول الكُبرى

للنفوذ الدوليّ في عمل المنظمات الدوليّة ذات التخصص الثقافي، وذلك حينما تستخدم وسائل الضغط للتأثير على صياغة برامج موجّهة. وهو ما دعى بالكاتب (ريكاردو دييز) للقول من جهته بأنّ البشرية تحتاج اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، إلى "قيادة محايدة تحترم البيئة، وتُشجع التعاون بين جميع المجموعات العرقية لضمان استمرار الوجود المتناغم للجنس البشري"[20].

وهذا ما سيتمّ التطرق لبيانه عند قراءة مجموعات الضغط الدوليّة أو مجموعات المصالح والتكتلات.

-2/3دور الجماعات في تشكيل السياسات الثقافية :تُشكّل مجموعات الضغط الدوليّة (كالمنظمات غير الحكومية والشبكات العابرة للحدود) أداة مهمة لتعزيز الهيمنة الثقافية. فمن خلال الترويج لقيم ومعايير ثقافية محددة (كحقوق الإنسان والديمقراطية)، وتمويل برامج التبادل والتأثير على وسائل الإعلام والمنظمات الدوليّة، تعمل هذه الجماعات على تشكيل السياسات العالمية بما يتوافق مع أجندات القوى الكبرى. ويتجلى هذا الدور بوضوح في تحركات مجموعات مثل "غرينبيس"، التي تستغل خطاب الاستدامة البيئي للتأثير على السياسات العالمية، كما ظهر في مؤتمر المناخ (كوب 27).

إنّ فهم هذه الديناميكيات أمر ضروري للتنقل في المشهد المعقد للعلاقات الدوليّة وضمان احترام القيم الثقافية لتنوع واستقلالية جميع الدول.

الفقرة الثانية: تداعيات الهيمنة الثقافية

تشمل تداعيات الهيمنة التداعيات الدوليّة (أ) وأُخرى داخلية للدولة المستهدفة (ب).

أ) التداعيات الدوليّة للهيمنة الثقافية:

تتضح التداعيات الدوليّة للهيمنة الثقافية من خلال آثارها على السيادة (1)، كما تشمل العلاقات الدوليّة (2).

1- الآثار على السيادة: تُؤثّر الهيمنة الثقافية على السيادة من مختلف المستويات، من حيث الإمبريالية الثقافية، أو الاستقلال وديناميكيات القوّة، حيث يُعتبر الترويج لقيم

ثقافية معيّنة من قبل الدول الكُبرى بمثابة إمبريالية ثقافية تفرض المعايير الغربية على المجتمعات غير الغربية، وهو ما يُولّد مقاومة وردود فعل عنيفة داخل الدولة المستهدفة ومجتمعها نتيجة الخطر المباشر على سيادتها الثقافية، وما تتعرّض له من تقويض لمكوّناتها واقتلاع ثقافي.

2- الآثار على العلاقات الدوليّة: فتتحدد تأثيرات الهيمنة الثقافية في الساحة الدوليّة من خلال استدامة التفاوتات الثقافية بما يُعيق أشكال التنوع الثقافي والتعددية الحقيقيين بين جميع شعوب العالم وجعلهم معرضين" للتشابه الثقافي"[21]، وخاصّة مع تطور وسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة والتي ساهمت في بلورة التفاوت باعتماد الدبلوماسية الثقافية بين دول الشمال والجنوب، فمثلاً أنشأت وزارة الخارجية الأميركية منصّة إلكترونية تُسمّى (Share America) بهدف تبادل الصور المقنعة حول المجتمع والثقافة والحياة الأميركية[22]. كما أنّ الهيمنة الثقافية عادة ما تُفرز نتائج يصعب تداركها، مثل تفكك أو ضياع أو تشوه ثقافات كثيرة وجعلها في عداد ظاهرة "الاستلاب الثقافي"[23].

ب) تداعيات داخليّة للدولة المستهدفة:

1- التداعيات الآنية: في حين لجأت دول استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا إلى الاحتلال العسكري المكلف مادياً وبشرياً، اتخذت الولايات المتحدة نهج سياسة الاحتواء الاقتصادي عبر المؤسسات الدوليّة، مثل البنك الدوليّ لتقديم مساعدات اقتصادية وقروض إعمار بعض الدول، على أن تقوم الشركات الأميركية بتنفيذ تلك المشروعات الكُبرى في الدولة المستدينة. وعادة تكون فوائد القروض أكبر من قدرة هذه الدولة على السداد، فتتراكم الفوائد لدرجة العجز عن أدائها، فتُقدّم الولايات المتحدة المساعدة مقابل مصالح محددة على أراضي تلك الدولة، كبناء قواعد عسكرية، فضلاً عن تمرير قرارات معيّنه في المنظمات الدوليّة، أو القيام بإصلاحات اقتصادية داخليّة تخدم مصالحها، مثل خصخصة القطاع العام، أو الخفض من الضريبة العقارية.

2- التداعيات على المستويين المتوسّط والبعيد: على الرغم من مواجهة تحدّيات كبيرة، يظلُّ النموذج الثقافي الأميركي مؤثّراً في التفاعلات العالميّة. وتستمر منتجات الثقافة

الشعبية الأميركية في الهيمنة على الأسواق الدوليّة، وفي الدبلوماسية الرقمية. ومع ذلك، فإنّ فجوة النفوذ الناجمة عن التناقضات بين القيم الأميركية وأفعال السياسة الخارجية تُشكّل تحدّياً لهيمنتها الثقافية. ومع تقدّم قوى أُخرى في هذا المضمار، يرى المفكرون في الولايات المتحدة أهمّية معالجة هذه التناقضات للحفاظ على ريادتها في العلاقات الثقافية الدوليّة، فيجب بحث الصعوبات التي تتمظهر من خلال دعوة الدبلوماسية الأميركية إلى قيم ليبرالية من جهة، "والسعي إلى علاقات جّيدة مع قوى عُظمى أُخرى"[24] من جهة أُخرى؛ إذ يجب وضع رؤية واضحة ومتوازنة لمعالجة هذا "الارتباك" المخلّ بجوهر العمل الدبلوماسي.

المبحث الثاني: حدود الهيمنة الثقافية الأميركية

تُعدّ القيم الثقافية أحد المقومات القانونية والاجتماعية التي يقوم عليها البناء المؤسسي للدول والمجتمعات[25]، إذ تؤدي دوراً محورياً في تنظيم السلوك الجماعي وترسيخ منظومة الحقوق والواجبات المشتركة. ومن هذا المنطلق، تُمثل حماية التراث الثقافي والطبيعي، وصون التنوع الثقافي التزاماً دوليّاً يرتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العابرة للحدود، وفي مقدمتها تغيّر المناخ، والفقر، واتساع فجوات عدم المساواة، والتحوّل الرقمي غير المتكافئ، والأزمات الإنسانية، والنزاعات الدوليّة المتزايدة التعقيد. كما أصبح من المستقرّ في الأدبيات القانونية الدوليّة أنّ التنمية المستدامة لا تتحقق بمعزل عن البعد الثقافي، باعتباره أحد الأركان الداعمة لتعزيز السلم والأمن الدوليّين، وترسيخ قيم الحوار والتفاهم المتبادل بين الشعوب، بما ينسجم مع المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني الدوليّ.

وقد أفضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى تحوّلات جوهرية في بنية النظام الدوليّ، وانعكست آثارها بصورة مباشرة على البيئة الحضارية والثقافية في العالمين العربي والإسلامي. وأسهمت السياسات التي أعقبت تلك الأحداث في إعادة تشكيل كثير من

المقاربات الأمنية والسياسية والثقافية، ضمن إطار دوليّ ارتكز على مفاهيم مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي.

وتباينت المواقف إزاء هذه التحوّلات؛ فرأى فيها البعض إمكانية إعادة تنظيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، بينما اتجه آخرون إلى أنّها مثّلت مدخلاً لتوسيع النفوذ الأميركي وإعادة تشكيل الهُويّات الوطنية والثقافية للدول العربية والإسلامية من خلال توظيف الخطاب الأمني. وأمام هذه المتغيّرات، اتجهت العديد من الدول إلى تبني سياسات واستراتيجيات بديلة تهدف إلى تعزيز استقلال قرارها الثقافي، وصون هُويّتها الحضارية، والحدّ من مظاهر الهيمنة الثقافية ضمن إطار يحافظ على توازن العلاقات الدوليّة، ومن ثمّ الخروج من هذه الهيمنة الأميركية[26].

وإذا ما تمّ النظر إلى تلك الهيمنة الأمريكية فالباحث سيُدرك أنّها لم تعد على ذات القدرة التي اتسمت بها عقب انتهاء الحرب الباردة، إذ أفضت التحوّلات البنيوية التي شهدها النظام الدوليّ إلى إعادة توزيع مصادر التأثير الثقافي بين عدد من الفاعلين الدوليّين. ومع اتساع نطاق التنافس في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والإعلام والاتصال، أصبحت القوّة الناعمة أكثر ارتباطاً بالتعددية الدوليّة، بعد أن كانت لفترة طويلة تمنح التفوق للولايات المتحدة في إدارة العلاقات الدوليّة. وأسهمت هذه المتغيّرات في بروز تحدّيات جديدة أضعفت قدرة النموذج الأميركي على الانفراد بإنتاج الخطاب الثقافي العالمي، وأوجدت نماذج منافسة تستند إلى رؤى حضارية وسياسات تنموية مختلفة.

الفقرة الأُولى: التحوّل من الأحادية الثقافية إلى التعددية الدوليّة

لقد ارتبطت الهيمنة الثقافية الأميركية تاريخياً بمرحلة الأحادية القطبية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث استطاعت الولايات المتحدة توظيف إمكاناتها الاقتصادية والإعلامية والتعليمية لترسيخ نموذجها الثقافي عالمياً. إلاّ أنّ التحوّلات التي شهدها العام في العقود القليلة الماضية في بنية النظام الدوليّ تشير إلى انتقال تدريجي نحو

تعددية أكثر اتساعاً، تجسدت في صعود قوى دوليّة وإقليمية أعادت التوازن إلى العلاقات الدوليّة، ودفعت نحو إعادة توزيع أدوات التأثير الثقافي.

أ) صعود الاستراتيجيّات الحديثة:

تنطلق المدرسة الواقعية في العلاقات الدوليّة من افتراضٍ مفاده أنّ الدولة تظلّ الفاعل الرئيس في بنية النظام الدوليّ، وتحديداً من الدول العظمى[27] التي تحتفظ بالدور الحاسم في صياغة توازناته وتوجيه مساراته. وفي ضوء عودة روسيا إلى ممارسة دور أكثر فاعلية في البيئة الدوليّة، وانخراطها في تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى، وفي مقدّمتها مجموعة (بريكس)، إلى جانب التوسع الخارجي لمبادرة الصين «الحزام والطريق»، فضلاً عن تنامي الحضور الياباني والصعود المتسارع للهند، يشهد النظام الدوليّ إعادة توزيع لمراكز القوة بين فاعلين تتباين مصالحهم وأدواتهم الاستراتيجية. ويُعيد هذا الواقع الاعتبار لمرتكزات النظرية الواقعية بوصفها أحد أكثر الأطر التفسيرية قدرةً على تحليل التحولات الجارية في العلاقات الدوليّة.

في هذا السياق، برزت التكتلات الدوليّة الجديدة، وفي مقدّمتها مجموعة «بريكس»، بوصفها أحد المؤشرات على إعادة تشكيل موازين القوة العالمية. ورغم أن هذه التكتلات ما تزال في مرحلة تطوير أطرها المؤسسية وتعزيز فاعلية هياكلها التنظيمية، فإنّها تعكس اتجاهاً متنامياً نحو الحدّ من الانفراد الأميركي بإدارة النظام الدوليّ، وفتح المجال أمام نماذج ثقافية واستراتيجيّة متعددة.

1- التكتلات الدوليّة: يُمكن قراءة هذا الحراك الجديد بصفته تحدّياً للهيمنة الأمريكية، فضلاً عن إعادة تشكيل موازين القوة بين الفاعلين الدوليّين. ويُعدّ تجمّع "بريكس"أحد مظاهر التحوّل في بنية النظام الدوليّ، إلاّ أنّ آثاره القانونية والمؤسسية ما زالت في طور التشكّل، سواء من خلال توسيع العضوية أو تطوير آلياتها التنظيمية وتعزيز هياكلها المؤسسية، الأمر الذي يجعل من المبكر الجزم بقدرتها على إحداث تحول جذري في النظام الدوليّ القائم.

لقد ساهمت أهمّية تعددية الأقطاب على ساحة الأعمال الدوليّة في نشر دبلوماسية ثقافية واقتصادية مؤثّرة ومنافسة أيضاً للنموذج الليبيرالي الكلاسيكي النافذ خاصّةً في عمق القارّة السمراء. وذلك من خلال نشأت تجمعات سياسية واقتصادية حديثة ممثّلة في مجموعة (بريكس) التي أثّرت بدورها على الاقتصاديات الصاعدة، بدايةً من آسيا ودول أميركا اللّاتينية وصولاً لأفريقيا، حيث أصبحت المجموعة أكثر شعبية بعد نشر وثيقة العمل الثنائي بعنوان "الحلم مع البريكس (BRICS) الطريق نحو 2050"[28]. .

2- **نهوض أفريقيا:** يظهر التأثّر الإفريقي بالتكتلات الدوليّة الحديثة، وتُسارع دول أفريقية إلي تبنّي المنوال الاقتصادي الجديد، حيث انضمّت دولة جنوب أفريقيا للبريكس، كما استقلت بعضها عن تحالف الكومونولث للتحرر من التاج البريطاني.

و"هناك صعوبة في تفسير الأسباب التي تقف وراء قبول دول البريكس لهذا الانضمام...، اقتصاد جنوب أفريقيا ليس بقريب حتى أن يُؤهله ليكون عضواً في مجموعة الدول المذكورة[29]. وهو تكتل أظهر نفوذه في أفريقيا وفق استراتيجيّة اقتصادية تدعمها تمويلات مخصصة لتطوير البنى التحتية في عدّة دول إفريقية، حتى أنّ بعض الخبراء الغربيين اعتبروا أن (بريكس) ساهم في خلق فجوة بين بقية التجمعات الاقتصادية الأُخرى التي يقودها الغرب على غرار مؤسسات (بريتن وودز) التي يُمثّلها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ للإنشاء والتعمير. ويتمثّل التغلغل الاقتصادي للتجمّع المذكور في أفريقيا من خلال تمويله مشاريع تنموية كبيرة شملت البنية التحتية والسكك الحديدية[30]. كما دُعم النفوذ الاقتصادي الجديد لهذا التجمّع بوسائل الإعلام الصينية والروسية لتشجيع دول القارّة على المزيد من الانخراط فيه، وكذلك في المنظمات الإقليمية في أفريقيا وآسا وأميركا الجنوبية. وهي مبادرات بدورها حدّت من التوغل الكلاسيكي أو النفوذ الدوليّ الذي تقوده دول منافسة مثل الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبّي.

ومع ذلك فإنّ اتساع عضوية المجموعة يُثير عدداً من الإشكالات المرتبطة بمدى تجانس المصالح الاستراتيجيّة للدول الأعضاء، وإمكان تحقيق التوافق بين توجهاتها

السياسية والاقتصادية والثقافية، في ظلّ تباين أولوياتها الوطنية والإقليمية. وتنعكس هذه الاعتبارات بصورة مباشرة على مستقبل المبادرات المرتبطة بالمجموعة، ولا سيما مبادرة «الحزام والطريق»، التي تُواجه هي الأُخرى تحدّيات مرتبطة بإدارة النفوذ وتوازن المصالح في الأقاليم التي تشهد توسعاً لنطاقها الجغرافي، ومن بينها القارة الأفريقية.

ب) مبادرة (الحزام والطريق):

تبقى مبادرة (الحزام والطريق) امتداداً للتحولات التي يشهدها النظام الدوليّ[31]؛ إذ تُقدَّم بوصفها مشروعاً يسعى إلى إعادة توجيه مسار العولمة[32]، وبما يُحقق قدراً أكبر من التوازن في العلاقات الاقتصادية الدوليّة. وتكمن ملامح هذه المبادرة في عدد من الأوجه منها:

1- أصالة البُنى الثقافية: يذهب جانب من الفقه إلى اعتبار أنّ هذه المبادرة تتجاوز الاختلالات البنيوية التي أفرزتها العولمة التقليدية، من خلال ترسيخ نموذج يقوم على الشراكة والمنفعة المتبادلة بين الدول. وانطلاقاً من الرؤية الصينية، فإنّ العولمة بصيغتها السابقة أسهمت في تكريس التفاوت التنموي وتعزيز هيمنة الدول الصناعية على موارد دول الجنوب، في حين تقوم المبادرة على تحقيق تنمية أكثر توازناً بين الشركاء عبر ثلاثة مسارات مترابطة، تتمثّل في التكامل بين البر والبحر، والتنسيق بين الداخل والخارج، والمواءمة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية[33].

وقد يُثار التساؤل عمّا إذا كانت هذه الاستراتيجيّة تُمثّل نموذجاً عالمياً قابلاً للتطبيق، أم أنّها تعكس بالدرجة الأولى أولويات السياسة الخارجية الصينية ومصالحها فقط. كما يرد التساؤل عن مستقبل هذه السياسة في التنافس وما إذا كانت "خياراً بديلاً عن المثال الليبرالي؟"[34]، رغم ما يُلاحظه البعض على الثقافة الاشتراكيّة ويرون أنّها تُسجل "ازدهاراً غير مسبوق، ولكن يُرافق ذلك تغيّرات في تفكير المواطنين واحتياجاتهم الثقافية"[35].

وعلى الرغم من الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الصين على الصعيد الداخلي، فإن استمرار معالجة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية يظل عاملاً حاسماً في تعزيز

قدرتها على الاضطلاع بدورها الدوليّ، إذ إن عدم تحقيق تلك المتطلبات قد يحدّ من فاعلية سياستها الخارجية مستقبلاً[36].

ويرى جانبٌ من الفقه أنّ الاستراتيجية الصينية، رغم ما تُعلنه من انفتاح عالمي، لا تُعد امتداداً للنماذج الغربية في إدارة النفوذ الدوليّ، وإنما تستند إلى خصوصية حضارية وتاريخية تعكس التجربة الصينية في التنمية وإدارة العلاقات الخارجية. ومن هذا المنطلق، تقوم القوة الناعمة الصينية على مقاربة تفصل بين التعاون الاقتصادي والاستثماري من جهة، ومتطلبات الإصلاح السياسي من جهة أخرى[37]، بما يتيح توسيع مجالات الشراكة الدوليّة دون اشتراط تبني نماذج سياسية بعينها.

2- آليات المبادرة: تعتمد الصين على آليات ثقافية محددة لانتشار اللغة الصينية حول العالم، فاليوم هناك "282 معهد (كونفوشيوس) في 88 بلداً في العالم"[38]؛ بالإضافة إلى الصينيين في الخارج كطلاب وخاصّة في أميركا، فقد بلغ عددهم عام 2023 ما يقارب (300) ألف طالب في الجامعات الأميركية[39]، وغيرهم ممن يُكونون (الحيّ الصيني) في مدن أميركية، مثل نيويورك وسان فرانسيسكو. وهو ما يُعزز التواجد الثقافي للصين في تلك المدن؛ حيث يحتضن الحيّ الصيني المنتجات الوطنيّة، وخاصّة الثقافية منها ويُسوق لها ويُوزعها، وما يُعمّقه من مكوّنات لها الفعالية في تحقيق أهداف الاستراتيجيّة الصينية في البلد المضيف.

وعليه يُمكن ملاحظة الآليات التي تُساعد الاستراتيجيّة الثقافية الصينية في تطويق المستهدفات متى تحققت فاعلية تلك الآليات خارج الدولة. ويصعب قياس أثر المعاهد أو قوه الأحياء الصينية ـ على سبيل المثال ـ خلال فترة وجيزة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مشروع "الحزام والطريق" في طور الانطلاق، وما يُتوقع له من مواجهات مقبلة مع طموحات دول كُبرى، وحتّى من أعضاء (بريكس).

وتبقى هذه الاستراتيجيّة مرتبطة بشكل مباشر بالمصالح العُليا لجمهورية الصين الشعبية، ما يعني أنّها تستمد استمرارها من السياسة الصينية للدبلوماسية ومهامّها المتمثّلة أولاً في خدمة مصالح البلاد، وأن تكون على قدر يُماثل حجم الصين المؤهلة لقيادة

التحوّل في آسيا، وأن تعكس تقدّم وازدهار الأمم، مع المساهمة في التنمية على المستوى العالميّ"[40].

الفقرة الثانية: عودة الدول إلى حماية الهُويّة الثقافية

أدّت العولمة الثقافية إلى تنامي اتجاهات قانونية وسياسية تهدف إلى حماية الخصوصيات الوطنية، وهو ما تجسد بصورة واضحة في التجربة الفرنسية التي تبنت مفهوم "الاستثناء الثقافي"، ثم أسهمت لاحقاً في تطوير مفهوم "التنوع الثقافي" ضمن اتفاقية اليونسكو لعام 2005.

وقد استند هذا التوجّه إلى اعتبار المنتجات والخدمات الثقافية جزءاً من الهُويّة الوطنية، وليس مجرد سلع تجارية تخضع لقواعد السوق. كما اعتمدت فرنسا منظومة تشريعية ومؤسسية لحماية الإنتاج الثقافي المحلّي، ودعم الصناعات الإبداعية، والمحافظة على اللغة الفرنسية، وهو ما يعكس اتجاهاً دوليّاً متنامياً نحو تعزيز السيادة الثقافية في مواجهة الهيمنة الثقافية العابرة للحدود.

أ) انحسار الاحتكار الثقافي التقليدي:

أسهم انتقال مراكز القوة الدوليّة في تقليص النفوذ الثقافي الذي احتكرته القوى الغربية لعقود طويلة. فقد تراجع التأثير البريطاني تدريجياً بعد انتهاء المرحلة الاستعمارية، بينما أصبحت فرنسا تواجه منافسة متزايدة من قوى دوليّة صاعدة في أفريقيا وآسيا، الأمر الذي أفضى إلى اتساع نطاق التعددية الثقافية على المستوى الدوليّ.

1- تعدد الوسائل الحديثة: لم تعد المؤسسات الثقافية التقليدية وحدها قادرة على توجيه الرأي العام العالمي، بل أصبحت جزءاً من منظومة تنافسية تشمل مؤسسات تعليمية وإعلامية وثقافية تتبع دولاً متعددة، وهو ما أضعف احتكار (النموذج الأنجلوسكسوني) للفضاء الثقافي العالمي. فقد كان لبريطانيا ـ عبر القرون الماضية ـ تأثير ثقافي كبير عالمياً، نتيجة لامتداد إمبراطوريتها الاستعمارية الشاسعة، بينما تراجع ذلك

الامتداد في العقود الأخيرة تراجعاً ملحوظاً. كما هو الحال بالنسبة لهيمنة الثقافة الأميركية. وقد تمثّلت سياسة الاحتكار الثقافي بالنسبة لبريطانيا ـ على سبيل المثال ـ في (الدبلوماسية الثقافية وعبر إحلال القيم البريطانية في كثير من المستعمرات، وتوسيع نفوذها العالميّ، ونشر اللغة الإنجليزية بإنشاء المؤسسات التعليمية البريطانية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز الروابط مع دول الكومنولث وتوحيد المواقف وتنويع المشتركات، ...).

2- عدم التكامل الثقافي: يفتقر الاحتكار الثقافي عادة إلى تحقيق المصالح العُليا للدولة المحتكرة والتي تسعى إلى فرض هيمنتها وهو ما يُحقق الصورة المطلقة لنظرية القطبية الأُحاديّة، أو العولمة أُحاديّة القطب، وهي عكس نظرية القطبية التعددية[41] التي يسودها التكامل الاستراتيجيّ بين الثقافات كافّة، وعلى جميع المستويات العسكرية، والديموغرافية، والسياسية، والحضارية، وكذلك الثقافية من خلال احترام التنوع الثقافي الموروث والتنمية العالميّة المستدامة لجميع الدول[42]؛ حيث صارت عملية توظيف البُعد الثقافي في العلاقات الدوليّة منطلقاً نحو العالميّة. ولقد برز هذا التوجّه في الاستراتيجيّات الدبلوماسية اليوم من خلال عوامل التقارب والتعاون المختلفة مجالاته بين الدول.

لذلك فإنّ الاحتكار الثقافي اليوم يكاد يكون من الماضي بالنسبة لدول الاستعمار، لعدّة أسباب منها الاستقلال والنهوض الاقتصادي والتحالفات الجديدة، وإعادة منظومة الهُويّة بمشاريع استراتيجيّة لبعض الدول، وهو ما يعني "مقاومة" أو رفض أيّ شكل من أشكال الهيمنة الثقافية، وهو ما يصح في الحالة الأميركية اليوم.

ب) اقتسام جغرافيا المنافسة:

إنّ حدود الهيمنة الثقافية الأمريكية لا تعني انتهاء دورها في النظام الدوليّ، وإنما تعكس انتقال العلاقات الدوليّة إلى مرحلة تتسم بتعدد مصادر القوة الناعمة، وتنامي قدرة الدول الأُخرى على إنتاج نماذج ثقافية بديلة، فضلاً عن القدرة على التوسّع في بلدان جديدة وبعيدة؛ بما يجعل المنافسة الثقافية أحد أبرز ملامح النظام الدوليّ المعاصر.

1- المسارات الحديثة: اعتمدت الولايات المتحدة لعقود طويلة على خطاب عالمي يدعو لقيم عُليا وسيادة القانون، إلاّ أنّ العديد من ممارساتها الخارجية أوجدت فجوة بين المبادئ المعلنة والتطبيق العملي. وقد انعكس ذلك على مصداقية نموذجها الثقافي، وأضعف قدرة القوة الناعمة على الإقناع في كثير من الدول النامية خاصّةً.

ولتنويع العلاقات بمختلف الظروف والصراعات تتبنّى الدول دبلوماسية "المسار الثاني"[43] للعلاقات؛ حيث تُصبح شبكات العلاقات طويلة الأمد التي يبنيها الأشخاص المنخرطون في هذا المسار- مثل الطلبة الدوليّين - أساسية لتسهيل الحوار وإدارة التوترات، رغم أنّ "تنامي دبلوماسية المسار الثاني يبعث على الحيرة في ضوء حقيقة أساسية واحدة: لا أحد متأكّد من الظروف التي تساعد فيها على حلّ الصراعات"[44].

وبتحليل الأثر بعيد المدى للمسار الثاني وُجد أنّه عامل في الدفع بالعلاقات وزيادة فاعليّتها، ولكون بعض الدول تُواجه صعوبات بسبب الإمبريالية الثقافية وتأثيراتها، فيُمكنها أن ترسم سياسات ثقافية للتنوع ودعم قدراتها عن طريق الاستفادة من "الدبلوماسية الثانوية" واقتراح حلول مبتكرة وتوسيع علاقاتها الدوليّة وبما يُجنّبها الصدام والبقاء تحت وطأة الإمبريالية.

2- أفريقيا "الأرض الجديدة": من قبيل المنافسة على أراض أُخرى التواجد في دول أفريقيا والتي تُعتبر منجماً للموارد والمواد الخام بالنسبة للدول الغربيّة. وكانت الاتصالات إحدى أهمّ الدعائم التي ساندت الحراك الغربي بصفة أُحاديّة الاتجاه ومُقسّمة - لم تُؤدِّ الوحدة الأوروبّية بالدول الأوروبّيّة المُستعمرة إلى توحيد نظام استعمارها في الدول الأفريقيّة والسوق الأفريقيّة ما زالت مُقسمة بين المستعمرين الغربيين -، ومضامينها بسيطة ومُقتصرة على التجارة والمعونة فقط.

وتُبرز الصين في الساحة الدوليّة استراتيجيّتها ذات بُعد اقتصادي وتنموي؛ فهي تُساعد أفريقيا على تنمية ثرواتها الداخلية عن طريق ربط البنية التحتيّة وإعادة هيكلتها، وليتمّ تشكيل حزام التنمية الاقتصاديّة المنشود، والذي يُقدّم النموذج الشيوعي للصين، وتحقيق التصنيع والتحديث الزراعي، واعتماد أفريقيا على مواردها وتحقيق الثراء المشترك

للشعوب الإفريقية التي عانت من الفقر والتهميش[45]. ودُعمت هذه المبادرات الصينية من خلال نشر اللغة الصينية في أواسط أفريقيا، رغم التحدّيات التي تُواجهها، ومنها تمكّن الثقافة الفرنسية من المجتمعات الأفريقية، وعبر المؤسسات التي تُمثّل مركزية الفرنكوفونية في صياغة النظام العالميّ الجديد، فضلاً عن الوجود الإنجليزي على أرض أفريقيا بصفتها فضاءً إقليمياً للتنافس بين حلفاء الصين وغيرهم. وذلك في تراجع واضح للدور الثقافي الأميركي، الذي لا يضطلع بفعالية في هذ المنافسة بقدر ما تختار الاستراتيجيّة الأميركية القوة التقليدية في بعض الحالات للحفاظ على مصالحها.

خاتمة

يُؤكّد التحليل أنّ الولايات المتحدة أتقنت ـ عبر القرن العشرين ـ تحويل ثقافتها الشعبية وتقنيتها وقيمها السياسية إلى أدوات هيمنة دوليّة غير مسبوقة في النطاق والعمق. ومع ذلك، فإنّ هذه الهيمنة تُواجه أزمة مصداقية حادّة. فالتناقض بين خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، والممارسات السياسية التي تنتهك السيادات وتؤجج الصراعات من جهة أخرى، يقوض أساس "القوة الناعمة" الأميركية. كما أنّ صعود قوى منافسة تُقدّم نماذج بديلة، ونضوج وعي ثقافي وسياسي في العديد من دول العالم يرفض الاحتواء الأحادي، ويُشير إلى أفول النموذج الأُحادي القطب. المستقبل، إذن، يميل نحو مشهد ثقافي عالمي أكثر تعددية وتعقيداً، حيث تُصبح الثقافة ساحة للتفاوض والتنافس بين رؤى متعددة، وليس أداة للهيمنة من قوة واحدة.

التوصيات

1. للدول والمجتمعات المستهدفة: تطوير سياسات ثقافية وطنية واعية تحمي الهُويّة وتدعم الإنتاج الثقافي المحلي، والاستثمار في البنى التحتية الرقمية والسيبرانية لمواجهة الهيمنة التكنولوجية، وتعزيز التحالفات بين دول الجنوب لخلق تيار مضاد للهيمنة الثقافية الأحادية.

2. للمنظمات الدوليّة والإقليمية: العمل على إصلاح هياكل الحوكمة العالمية (مثل الأمم المتحدة والمنظمات المختصة) لضمان تمثيل أكثر إنصافاً وتعددية، وتبني أطر قانونية تحمي التنوع الثقافي الحقيقي ولا تسمح باستغلاله كغطاء لأجنّدات هيمنة.
3. لصناع القرار الأميركي (كمحل للدراسة): مراجعة السياسة الخارجية لتحقيق اتساق أكبر بين المبادئ المعلنة والممارسة الفعلية، وهو ما يعيد بناء المصداقية المفقودة. كما أن تبني نهج حوار ثقافي حقيقي يحترم مساهمات الحضارات الأخرى، سيكون أكثر نجاعة من منطق الهيمنة الأحادية في عالم متعدد الأقطاب.
4. للمجتمع الأكاديمي والباحثين: مواصلة دراسة وتفكيك الخطاب الأميركي المُهيمن في شتى المجالات، وتحليل استراتيجيات القوى الصاعدة الثقافية، والإسهام في بناء نظريات جديدة تفسر التفاعل الثقافي في ظل النظام الدوليّ المتشابك.

التهميشات

[1] خيارات بديلة للسياسة الأميركية نحو النظام الدوليّ، مؤسسة (Rand)، مرجع سابق، ص (1).

[2] تمّ الترويج للقيم الأميركية الأساسية مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان تاريخيا من خلال الدبلوماسية الثقافية.

[3] برنامج فولبرايت هو برنامج التبادل التعليمي والثقافي الدوليّ الرائد لحكومة الولايات المتحدة الأميركية، حيث يعمل على إنشاء علاقات في عالم معقد ومتغيّر، وبالشراكة مع (160) دولة حول العالم، يعمل برنامج فولبرايت على بناء علاقات دائمة بين الشعب الأميركي وشعوب الدول الأُخرى حول العالم وبناء تفاهم متبادل بين الدول وتعزيز المعرفة بين المجتمعات وتحسين سبل العيش.

[4] محمد هدير، صناعة الخبر في الميديا الأميركية، دراسة حالة فوكس نيوز، الفصل الخامس، جامعة الجزائر 2015، ص (277).

[5] -Joseph Staubhaar and Robert Larose, The media new Understanding media, culture, and Technology Thomson Wadsworth 2006, P170.

[6] -Underwood, Doug. Whenmbas Rule News Room How the marters and managers are Reshaping todays Media New York Colombia university press, 1993.

[7] عرض صحيفة البيان، كتاب سيرج لاتوش: (غربنة العالم، لاديكوفيرت، باريس 2005)، تمّ الاطّلاع في مارس 2026، رابط:

https://www.albayan.ae/paths/books/2005-10-10-1.983274

[8] محمد هدير، مرجع سابق، ص (242).

[9] Paul Meerts (ed.). Culture and International Law. The Hague: Hague Academic Press/T.M.C. Asser Press Publishers, 2008. Pp. 246. ISBN 9789067042833

[10] Arie Halachmi & Dorothea Greiling, Transparency, E-Government, and Accountability, Pages 562-584 | Published online: 08 Dec 2014

[11] الموقع الرسمي الحكومي الأميركي، تمّ الاطّلاع في أبريل 2026، رابط: www.foia.gov

[12] Risk Society Comes to China: SARS, Transparency and Public Accountability, Paul Thiers, Asian Perspective, Johns Hopkins University Press, Volume 27, Number 2, 2003, pp. 241-251, 10.1353/apr.2003.0026.

[13] العطرة لعلايبية ورابح زغوني، حدود تحويل السلطة: دراسة في آليات النفوذ الأميركي داخل صندوق النقد الدوليّ، مخبر الدراسات القانونية للبيئة، م (6) ع (2)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة – الجزائر 2021، ص (353).

[14] الجندي غسان، الدبلوماسية الثقافية متعددة الأطراف، قانون المنظمات الدوليّة، منشورات الدبلوماسي الأردني، عَمّان 1998، ص (6 - 8).

[15] زيدون يلمان محمد، تحوّلات القوّة في النظام الدوليّ وتأثيرها على سيادة الدول الفواعل من غير الدول أُنموذجاً، قضايا سياسية، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، ع (71)، 30 ديسمبر 2022، ص (175).

[16] د. وسام نعمت إبراهيم السعدي، المنظمات الدوليّة الاندماجية بين معطى تكريس السلطة فوق الدولة ومقتضيات تعزيز الاختصاص الدوليّ، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز 2022.

[17] SHAYBAYEVA . E . A (1992), "to the question on supranational, characters of universal international organization" ,in(Soviet journal) of international law , Vol 4 no 45 – (1992).

[18] د. وسام نعمت إبراهيم السعدي دور منظمة (اليونسكو) في تعزيز مقومات بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع "محافظة نينوى أُنموذجاً"، المؤتمر العلمي الدوليّ (3)، القانون المعاصر في ظلّ أهداف التنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة الموصل، 21 إلى 22 حزيران 2022 العراق.

[19] لمديرة العامّة لمنظمة (اليونسكو) إيرينا بوكوفا عند "انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من اليونسكو، 12 أكتوبر 2017، تمّ الاطّلاع في يناير 2026، رابط: https://www.unesco.org/ar

[20] ريكاردو دييز، هوتشليتز، ودايساكو إيكيدا، مرجع سابق، ص (105).

[21] د. جوانيتا إلياس ود. بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدوليّة، ترجمة د. محي الدين الحميدي، دار الفرقد، دمشق 2016، ط (1)، ص (180).

[22] د. هايدي عصمت كارس، مرجع سابق، ص (66).

[23] عبدالرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات (حوار الهويات الوطنيّة في زمن العولمة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، بيروت 2013، ص (109).

[24] مايكل جاي مازار وآخرون، خيارات بديلة للسياسة الأميركية نحو النظام الدوليّ، مؤسسة (Rand)، ص (105).

[25]- محمد الحسين الصطوف وآخرون، تأثير الإنترنيت على القيم الثقافية الفردية المرتبطة بالأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على موظفي المصارف العامّة في طرطوس، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، م (34)، ع (5)، 2012، ص (229).

[26]- فاطمة لكعص، أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة.

[27]- د. علي الجرباوي، مجلة سياسات عربية، ع (31)، آذار/ مارس 2018، ص (9).

28- إسلام إبراهيم حسين، ورقة بحثية: تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة (الفاعلية والجاذبية)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية 2021، ص (369).

[29]- إسلام إبراهيم حسين، مرجع سابق، ص (370).

[30]- Elizabeth Sidiropoulos and others , BRICS , AFRICA and Global Economic Governance Achievement and the future ,July 2018,p34.

[31]- وانغ إيوي، الحزام والطريق.. مسؤوليات عالميّة تضطلع بها الصين بعد نهضتها، ترجمة د. وانغ يويونغ وسونغ أي، مؤسسة الفكر العربي، ط (1)، بيروت 2022، ص (29).

[32]- وانغ إيوي، مرجع سابق، ص (29).

[33]- وانغ إيوي، مرجع سابق، ص (29).

[34]- بحثاً عن بدائل، الكاتب دومينيك باري: هل لا تزال الصين تُمثّل مثالاً؟، (بحثاً عن بدائل - أوضاع العالم 2018 - إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال)، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2018، ص (177).

[35]- تيان ينغ كوي، طريق الصين.. النظرة العلمية إلى التنمية، ترجمة عباس جواد كديمي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2011، ص (29).

[36]- يوي كه بينغ، مايكل هدسون وآخرون، ترجمة وانغ فو، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2014، الكاتب وو جينغ ليان: الإصلاح الصيني يدخل المرحلة الأكثر خطورة، ص (13).

[37]- حكمات العبدالرحمن، الصين والشرق الأوسط.. دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2020، ط (1)، ص (108).

[38]- تومي كوه: مقال القرن الحادي والعشرون.. الصين والعالم، (الصين في السنوات الثلاثين المقبلة، وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، مايكل هدسون وآخرون)، ترجمة وانغ فو، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2014، ، ص (222).

[39]- تقرير المبعوثون.. عيون في الخارج، قناة الحرة، واشنطن 2023، تمّ الاطّلاع في يناير 2026، رابط: https://www.alhurra.com/alhrt-tthry/2023/12/15/المبعوثون-عيون-الصين-في-الخارج

[40]- خديجة صوة، دور جمهورية الصين الشعبية في العلاقات الدوليّة، سنة جامعية 2015 - 2016، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص (209 . 210).

[41]- ألكسندر دوغين، نظرية عالم متعدد الأقطاب، ترجمة د. ثائر زين الدين ود. فريد حاتم الشريف، دار سؤال للنشر، ط (1)، بيروت 2023، ص (229).

[42] - ريكاردو دييز، هوتشليتز، ودايساكو إيكيدا، حوار بين الشرق والغرب (التطلع إلى ثورة بشرية)، ترجمة ربيع هندي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط (1)، الشارقة 2023، ص (84 - 86).

[43]- استخدم مصطلح "دبلوماسية المسار الثاني" (Track Two diplomacy) لأول مرة في عام 1981 من قبل الدبلوماسي الأميركي السابق "جوزيف مونتفيل" للإشارة إلى تلك الحوارات غير الرسمية التي يتم إجراؤها من أجل علاج الصراعات المستعصية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة، مجلة اتجاهات الأحداث، ع (21)، 9 يوليو 2017، تمّ الاطّلاع في مارس 2026، رابط:
https://futureuae.com/are/Release/ReleaseArticle/385/

[44]- نهى أبو الدهب، دبلوماسية المسار الثاني: كيف يُمكن زيادة فعاليّتها؟ . موجز قضية، مجلس الشرق الأوسط للدراسات الدوليّة، الدوحة، سبتمبر 2022، رابط: https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/09/Arabic-1.pdf

[45]- وانغ إيوي، مرجع سابق، ص (24).